

## دور التمكين الاقتصادي والسياسي في تحقيق التنمية بالبلدان النامية

**The role of economic and political empowerment in achieving development in developing countries**الطاهر غراز<sup>1</sup> ، أسماء قرزيز<sup>2</sup>GHARAZ Taher<sup>1</sup>, GUERZIZE Asma<sup>2</sup><sup>1</sup>جامعة الصديق بن يحيى - جيجل ، tgherraz@yahoo.com<sup>2</sup>جامعة العربي التبسي - تبسة ، asma.guerzize@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2020/03/16 تاريخ القبول: 2020/11/22 تاريخ النشر: 2020/12/27

**الملخص:** أصبح مفهوم تمكين المرأة من المفاهيم الشائعة في معظم الدول، خاصة في مجال التنمية الاجتماعية، وفي كتابات المرأة؛ حيث حلّ مفهوم التمكين جوهرياً - سواء في مناقشة السياسات، أو البرامج - محلّ مفاهيم النهوض والرفاهية، ومكافحة الفقر والمشاركة المجتمعية، وشكّل أحد المفاهيم الرئيسة في المؤتمرات المحلية والدولية. وعليه فإن التمكين الاقتصادي للمرأة هو العملية التي تستطيع المرأة من خلالها الانتقال من موقع قوة اقتصادي أدنى في المجتمع إلى موقع قوة اقتصادي أعلى، وذلك من خلال ازدياد سيطرتها وتحكمها بالموارد الاقتصادية والمالية الأساسية، وهي الأجور ورأس المال والملكيات العينية، وهو ما يمنحها في الدرجة الأولى استقلالية مادية مباشرة. هذا ما يسعى هذا المقال إلى الإجابة عليه.

**الكلمات المفتاحية:** التمكين؛ تمكين المرأة؛ التنمية؛ التمكين الاقتصادي؛ العدالة الاجتماعية؛ التمكين السياسي.

**Abstract :**

The concept of empowerment of women has become a common concept in most countries, especially in the field of social development, and in the writings of women. Domestic and international conferences. Accordingly, the economic empowerment of women is the process by which women can move from a position of lower economic power in society to a position of higher economic power, through increased control and control of basic economic and financial resources, which are wages, capital, and property in kind, which gives them in the first place Direct material independence. This is what this article seeks to answer.

**Keywords:** empowerment; women's empowerment; development; economic empowerment; social justice; political empowerment.

المؤلف المرسل: الطاهر غراز ، الإيميل: tgherraz@yahoo.com

## -مقدمة

تمكين المرأة عبارة براقية باتت تسمع في الآونة الأخيرة حيث لا يخلو ملتقى نسائي أو مؤتمر يناقش قضايا المرأة إلا كانت تلك العبارة حاضرة. لقد كان أول استخدام لهذا المصطلح في علم الإدارة وهو من المصطلحات الحديثة التي ظهرت في قاموس تيسير الموارد البشرية خصوصاً إذا فكرت المؤسسة في تطبيق إدارة الجودة الشاملة، وله دور هام في نجاح المؤسسات، فهو يساعد على الخلق والإبداع والابتكار لدى الأفراد، وأيضا على اختصار الأوقات مثل: مدة الإنتاج ومدة اتخاذ القرارات. هذا فيما يتعلق بمصطلح التمكين في الإدارة أما مصطلح تمكين المرأة فقد نشأت فكرته كإحدى طرق الدعم العالمي لحقوق المرأة حيث بدأ دعم الأمم المتحدة لحقوق المرأة مع الإطار الدولي المعلن في ميثاق الأمم المتحدة والذي تنص مادته الأولى على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلافاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء. ويؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمده الجمعية العامة في 10 نوفمبر 1948 على أنه " يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق " وبأن " لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو المولد، أو أي وضع آخر. " أما مصطلح "تمكين المرأة" فيعني تطوير مشاركة المرأة وتنمية قدرتها ووعيها ومعرفتها، ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة المادية، والنفسية، والاجتماعية، والسياسية، وبتيح لها كافة القدرات والإمكانات التي تجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها ووضعها ومن ثم الإسهام الحر والواعي في بناء المجتمع على كافة أصعدته، فكون المرأة في أي مجتمع قادرة على الاستفادة من موارده وتطوير نفسها من خلال مؤسساته المختلفة وتفعيل دورها في تنميته يعتبر نجاحاً لذلك المجتمع قبل أن يكون نجاحاً لتلك المرأة. ولتمكين المرأة أشكال عديدة منها: التمكين الاقتصادي؛ وهو تمكين المرأة من التصرف الكامل في أموالها وممتلكاتها وإدارتها بالشكل الذي تريد دون حاجة للرجوع للرجل، كما يحق لها ممارسة المهن المشروعة التي تطمح إليها دون عوائق أو مبررات واهية. وكذلك التمكين الاجتماعي؛ وهو إعطاؤها كامل الحق في ممارسة حقوقها الشخصية والأسرية وعدم تقييد اختياراتها في الأمور الاجتماعية

التي تتعلق بها. إضافة لذلك التمكين السياسي؛ وهو توحيته بحقوقها السياسية ودعمها ومنحها الحق في الاعتراض على القرارات التي تعدها جائزة في حقها. وعندما بدأت الحركة النسائية الدولية تكتسب زخماً خلال السبعينات، أعلنت الجمعية العامة عام 1975 بوصفها السنة الدولية للمرأة ونظمت المؤتمر العالمي الأول المعني بالمرأة، الذي عقد في المكسيك. وفي وقت لاحق، وبدعوة من المؤتمر، أعلنت السنوات 1976-1985 بوصفها عقد الأمم المتحدة للمرأة، وأنشأت صندوق التبرعات للعقد. وفي عام 1979، اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، التي غالباً ما نوصف بأنها الشرعة الدولية لحقوق المرأة. وبعد خمس سنوات من مؤتمر المكسيك، تم عقد المؤتمر العالمي الثاني المعني بالمرأة في كوبنهاغن في عام 1980. ودعا برنامج العمل الذي خرج به المؤتمر إلى اتخاذ تدابير وطنية أقوى لضمان ملكية المرأة على ممتلكاتها وسيطرتها عليها. وفي عام 1985، عقد المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام في نيروبي.. ووصف الكثير هذا الحدث بأنه "ولادة الحركة النسوية العالمية". وإدراكاً منها أن أهداف مؤتمر المكسيك لم تتحقق على نحو كاف، اعتمدت 157 حكومة مشاركة استراتيجيات نيروبي التطلعية لسنة 2000. وكان تحويل صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة إلى "صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة" كهيئة مستقلة ودائمة واحداً من النتائج المبكرة لمؤتمر نيروبي. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بوصفه هيئة دائمة مستقلة ذاتياً ومشاركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدعم المباشر لتنمية المرأة ومشاريع التمكين في جميع أنحاء العالم. وفي عام 2010، أجمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إنشاء هيئة واحدة للأمم المتحدة لتكليفها بتسريع التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويدمج كيان الأمم المتحدة الجديد المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة -هيئة الأمم المتحدة للمرأة -أربع وكالات ومكاتب دولية وهم: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، شعبة النهوض بالمرأة، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.

تأسيساً على سنحاول معالجة موضوع تمكين المرأة والتنمية من خلال المحاور الآتية:

**أولاً: الإطار المفاهيمي حول تمكين المرأة والتنمية**

ثانيا: مساهمة المرأة الريفية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالدول النامية.

ثالثا: التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة

أولا: الإطار المفاهيمي حول تمكين المرأة والتنمية

يعتبر التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة في الدول النامية من أهم القضايا التي احتلت مكانة هامة على قائمة الأولويات للحكومات ومختلف الفاعلين، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمساندة التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة إلا إنه مازال تبرز العديد من التحديات التي تؤثر بالسلب على قدرة المرأة على المشاركة السياسية والاقتصادية الفعالة .

بحيث يعتبر التمكين الشامل وأوسع يتضمن تمتع المرأة بحرية الاختيار بين بدائل متاحة، وكذلك قدرتها على اتخاذ القرارات، بمعنى آخر فإننا نجد إختلاف كبير بين قرار مشاركة المرأة في سوق العمل وبين حررتها في التصرف في الدخل أو استقلالها المادي الأمر الذي يؤكد انفصال مؤشر مشاركة المرأة سياسيا واقتصادياً عن قضية التمكين وهو ما يعني وجود مشكلات:اجتماعية واقتصادية وغيرها.

### 1. مفهوم المرأة :

\* لغة : جمع مفردھا نساء من غير لفظھا ، مؤنث الرجل(قاموس البدر، 2005، ص208) ، هذا عن المعنى اللغوي للمرأة .

و المرأة ،\* اصطلاحا : هي المرأة التي تبذل جهدا فكريا أو عضليا مقابل أجر مادي"(شلوفي، 2009، ص38). أي التي تشارك في العملية التنموية بمختلف أشكالها.

غير أن هذا التعريف لم يحدد مكان عمل المرأة سواء أكان خارج البيت أو داخله.

و تعرفها كاميليا عبد الفتاح على أنها : " المرأة التي تعمل خارج المنزل و تحصل على أجر مقابل عملها

وهي تقوم بدورين أساسين في الحياة : دور ربة المنزل ودور الموظفة.(كاميليا، 1988، ص60)

و قد ألم هذا التعريف بأغلب جوانب المصطلح إلا انه أهمل أن لا تكون المرأة ربة منزل وتكون أحيانا عزباء وعاملة.

و يعرفها إبراهيم جوير على أنها : المرأة التي تجمع بين العمل خارج البيت ومسؤوليات الأسرة ، أي أنها امرأة متعددة الأدوار ، يتعدى نشاطها المنزل "(جوير، 1995، ص17)

أما في اللغة العربية فتشير كلمة المرأة إلى الإنسان الأنثى البالغة، بل أن البعض يفهمها على أنها تشير إلى الإنسان الأنثى المتزوجة أو التي سبق لها الزواج. إلا أننا في هذه الورقة نستخدم مفهوم المرأة مفهوماً إجرائياً للإشارة إلى الإنسان الأنثى بغض النظر عن سنه وحالته الزوجية *Maigeal states* . وبالتالي فإننا سوف نناقش أشكال مشاركتها في العملية التنموية.

## 2. مفهوم التنمية:

تختلف تعريفات التنمية باختلاف وتعدد الأدبيات ويرجع السبب في ذلك إلى أن كل جهة بحث تريد أن تبرز الجانب الذي تهتم به.

لقد عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (1990) التنمية بأنها: " عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الفرد ، وأهم هذه الخيارات المتشعبة هي أن يحيا الناس حياة طويلة و خالية من العلل وأن يتعلموا ، وأن يكون بوسعهم الحصول على المواد التي تكفل مستوى معيشة كريمة . " (PNUD, 1992, p11)

ولقد عرفت كذلك الأمم المتحدة التنمية بأنها: "مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية، وبالتالي تساهم في تقدم البلاد.(حامد، 2007، ص22)

يمكن القول من خلال هذا التعريف أن التنمية عبارة عن مجموع التغييرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع التي تمكنه من الخروج من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو.

كما عرف محمد منير حجاب التنمية بأنها: "محصلة الجهود العلمية المستخدمة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقا لخطة مرسومة وفي ضوء السياسة العامة للمجتمع." (حجاب، 2000، ص32)

نلاحظ من خلال هذا التعريف أن التنمية هي التعاون وتكافؤ الجهود الشعبية والحكومية من أجل تحقيق التنمية في جميع المجالات لتحسين وتوفير الموارد اللازمة والضرورية وذلك بإتباع خطة منهجية أي التخطيط وفق السياسة العامة لأفراد المجتمع.

ويمكن القول من خلال هذا، أن التنمية عبارة عن مجموع التغييرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع التي تمكنه من الخروج من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو. وبالنسبة لمستويات التنمية تميز عادة بين التنمية الوطنية والتنمية المحلية.

أ-المستوى الوطني: تعتبر عملية يتم فيها تشغيل جميع القطاعات واستغلال كل الموارد والإمكانات المتاحة، وهي تقتضي وجود تخصص وتناسق بين الوحدات الإنتاجية ووجود شبكة إنتاجية واسعة تشمل كل القطاعات والأقاليم عبر الوطن.

ب-المستوى المحلي: هي إسهامات تقوم عن طريق المهنيين والمواطنين لزيادة التضامن من داخل المجتمع وتحريك المواطنين نحو تحقيق المساعدة الذاتية وتشجيع القيادات المحلية للشعور بالمسؤولية ودعم المنظمات المحلية. (السبتي، 2009، ص5)

### 3. مفهوم التنمية والعوامل التي تؤثر في حجم مشاركة المرأة فيها :

عرّفت الأمم المتحدة تنمية المجتمع بأنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات ولمساعدتها على الاندماج في المجتمع والمساهمة في تقدمه بأقصى قدر مستطاع . ولما كان تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة يتطلب مشاركة الجميع، وتعتبر المرأة جزءاً من هذا الكل، ويتركز على مساهمتها الاهتمام للنهوض بنوعية هذه المساهمة وحجمها، لذلك فإن دور المرأة في التنمية ينبغي أن لا ينحصر في مجال واحد من مجالات التنمية بل يتعداها إلى جميع المجالات ومنها دورها في الشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. (العراي، 2012، ص3)

وتلعب العديد من العوامل في حجم مشاركة المرأة في جوانب التنمية المختلفة، وترتبط هذه العوامل بعدة أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية باعتبار أن واقع المرأة هو نتاج لتفاعل هذه الأبعاد.

#### 4. المقاربة السوسولوجية لمشاركة المرأة في العملية التنموية :

غالباً ما تمت مقارنة أسباب تحقيق التنمية على عملية النمو الاقتصادي، ومشاركة المرأة في العملية التنموية، ولهذا يرى معظم الخبراء وعلماء الاجتماع؛ بأنه لا بد أن تشمل ضرورة إحداث تغير ثقافي عام وتغيرات في البناء الاجتماعي القائم، ومنه فالمقاربات التي تخص المرأة في علاقتها بالتنمية هي: مقارنة " المرأة في التنمية" ومقاربة " المرأة والتنمية " ثم " الجندر و التنمية. " فمنذ سنة 1975 بدأ الاهتمام بمعالجة مشكلة تمهيش دور النساء ومشاركتهن في التنمية. جاء هذا ضمن التوصيات والاستراتيجيات المنبثقة من مؤتمرات المرأة العالمية، ولقد تطور فهم هذه المشاركة منذ ذلك الوقت، وتطورت معه المقاربات. لكن سنركز على مدخلين فقط؛ المرأة في التنمية والمرأة والتنمية. لأهميتهما في مقالنا هذا.

فمدخل " المرأة في التنمية « WID » ( Women in Development ) "الذي ينطلق من الافتراض القائم على أن المرأة غائبة تماماً عن تفكير المتخصصين في مجال التنمية، وأنها مبعدة عن عمليات التنمية وأن هذا الإبعاد يؤثر سلباً على التنمية نفسها. (العامري، 2015)

إن إدماج المرأة في أنشطة التنمية التي تخص مجموع السكان، قد يجعل هذه الأنشطة أكثر جدوى وفعالية. ويركز منهج " المرأة في التنمية" على أدوارها الإنتاجية واحتياجات النوع الاجتماعي العملية الخاصة. وتوجه إلى النساء مباشرة مشاريع خاصة تحاول أن تجعلهن في نفس مستوى الرجال أو على الأقل تساعدهن على ذلك.

لقد تغيرت مواضيع " المرأة في التنمية" مع مرور الزمن، عندما تجاوب المحللون مع الضغوط الخاصة بتغيير الاتجاهات السائدة في مجال التنمية.

فمقاربة " المرأة في التنمية " ركزت على النساء دون النظر إلى سياق محيطهن. ومن هنا فإن محاولة تغيير وضع مجموعة من النساء دون النظر إلى تأثير هذا التغيير على الرجال في حياتهن يجعل من الإستراتيجية غير فاعلة. إضافة إلى ذلك، يخفي التركيز على النساء إشكالات أخرى من الأبعاد والاختلافات ضمن فئة " المرأة "، كما تنشط النساء أيضاً في علاقات قائمة على الهيمنة والحرمان ولسن بالضرورة مستعدات لمشاطرة السلطة أو النفوذ أكثر من الرجال.

أما المدخل الآخر فهو المرأة والتنمية « WAD » (Women and Development) فقد أتى نتيجة للتعديلات التي طرأت على الأدوار أواخر السبعينيات من القرن الماضي، ويقوم هذا المبدأ على فكرة أولية تتمثل في أن المرأة مدمجة سابقاً في عملية التنمية لكن إدماجها ليس متساوياً. إنَّ هذا المنهج (WAD) يقوم أساساً على أن عمليات التنمية تسير بصورة أفضل وتزداد فعالية إذا قدرت مجهودات المرأة داخل البيت وخارجه، ويعتمد أيضاً على جعل خطط التنمية أكثر عدالة. (العامري، 2015)

## 5. مفهوم تمكين المرأة:

يترجم مصطلح **Women Empowerment**، إلى "تمكين المرأة"، وهي ترجمة خاطئة، تؤدي إلى تغيير المعنى والمضمون وتوجيه الفهم باتجاه مختلف تماماً، فكلمة التمكين هي كلمة قرآنية تتلقاها الذهنية العربية والإسلامية بمفهوم إيجابي ألا وهو: تمكين المرأة من حقوقها التي منحتها إياها الشريعة الإسلامية. في حين أن المرادف لكلمة تمكين في اللغة الإنجليزية هو كلمة **Enabling**، وليس **Empowering**، أما الترجمة الصحيحة لمصطلح **Women Empowerment** فهي: "استقواء المرأة" فكلمة **Power** تعني قوة، وكلمة **Empowering** تعني تقوية، وكلمة **Empowerment** تعني استقواء.

و"استقواء المرأة" **Women Empowerment**، يعني تقوية المرأة لتتغلب على الرجل في الصراع الذي يحكم العلاقة بينهما وفقاً للثقافة الغربية التي أفرزت ذلك المصطلح، ويتمشى ذلك التفسير مع الحركة النسوية الراديكالية التي تبنت: "مبدأ الصراع بين الجنسين - الإناث والذكور - انطلاقاً من دعوى أن العداء والصراع هما أصل العلاقة بينهما، ودعت إلى ثورة على الدين، وعلى الله، وعلى اللغة، والثقافة، والتاريخ، والعادات والتقاليد والأعراف، بتعميم وإطلاق! وسعت إلى عالم تتمحور فيه الأنثى حول ذاتها، مستقلة استقلالاً كاملاً عن عالم الرجال. (حلمي، 2012)

## 6. تجسيد تمكين المرأة على المستوى الدولي:

احتلت أجندة استقواء المرأة ومساواة الجندر الأولوية لدى عدد من الهيئات والصناديق التابعة للأمم المتحدة، ثم جاء عام 2010 ليشهد أكبر صور مأسسة "استقواء (تمكين) المرأة" على المستوى الدولي، حيث تم تأسيس هيئة دولية مخصصة لذلك الغرض بعنوان "هيئة الأمم المتحدة لمساواة الجندر واستقواء (تمكين) المرأة" والتي اختصرت لتصبح "نساء الأمم المتحدة (UN WOMEN)"، وذلك بموجب قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة (A/RES/64/289) في جويلية 2010، بميزانية حدها الأدنى 500 مليون دولار شهريا، تقوم الحكومات بتغطيتها.

وقد ضمت الهيئات الرئيسة التي كان محور عملها يتركز بشكل رئيسي على مساواة الجندر، واستقواء المرأة، وهي: مكتب المستشارية الخاصة لقضايا الجندر والنهوض بالمرأة (OSAGI)، وشعبة النهوض بالمرأة في الأمانة العامة (DAW)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل تقدم المرأة (INSTRAW).

#### 7. تجسيد تمكين المرأة على المستوى المحلي:

ورد في التقرير الصادر عن جامعة الدول العربية 2004 (والذي تناول التقييم العشري لتطبيق منهاج بكين بعد مرور عشر سنوات على بيكين) تحت عنوان "لمحة عامة موجزة عن الانجازات الرئيسية في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: عملت الدول العربية على إنشاء آلية وطنية خاصة على أعلى مستوى أو على تعديل مهام الآليات القائمة بما يتواءم مع ما هو منصوص عليه في منهاج عمل بكين للآليات الوطنية. وقد أنيطت بهذه الآلية كمرجعية حكومية مهمتان: مهمة التنسيق بين مختلف المؤسسات العامة، وبين مؤسسات المجتمع المدني، ومهمة الرصد والمتابعة التي تقوم بها جميع الجهات الحكومية في كل ما يتعلق بشئون المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين، وهي إما ذات طبيعة تقريرية أو ذات طبيعة استشارية (حلمي، 2012)

وعليه فان تمكين المرأة يعني مشاركتها الفعالة في كافة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل المجتمع.

#### ثانيا: مساهمة المرأة الريفية في تحقيق أهداف التنمية بالدول النامية

إن عدم تمكين المرأة مشكلة تواجه الكثير من المجتمعات النامية، بل وأحيانا المتقدمة، وعدم التمكين هذا يظهر في صور متعددة لعل أهمها هو عدم المساواة بين الرجل والمرأة الأمر الذي يؤدي إلى وجود تمييز في المجتمع مما يولد الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، خاصة في الدول النامية أين تجد المرأة نفسها مجبرة على إعالة عائلتها والوقوف أمام ظاهرة الفقر ، ويزداد الأمر شدة عند اختلال الأدوار أو الموت المبكر للرجل إذ يتراوح معدل حياة الرجل في الدول النامية والإفريقية خاصة 51 سنة حسب إحصائيات هيئة الأمم المتحدة.

#### واقع المرأة في الدول النامية:

وعلى الرغم من كافة الجهود التنموية من اتساع للقاعدة التعليمية وزيادة الرعاية الصحية وكذلك الإصلاحات المؤسسية من قوانين وتشريعات وغيرها التي بذلت في الدول النامية في العقود الأخيرة، ناهيك عن الموثيق والالتزامات الدولية التي التزمت بها هذه الأخيرة والتي بدورها تضمن حقوق المرأة، فإن مشاركة المرأة في سوق العمل مازالت ضعيفة، ويرجع هذا الضعف إلى العديد من المعوقات نوجزها فيما يلي:

#### أ. الظروف والمعتقدات الاجتماعية:

حيث مازال هناك الفكر السائد على الموروثات الاجتماعية القديمة والقائمة على التقسيم التقليدي للأدوار بين المرأة والرجل، الأمر الذي يعني أن قضية العمل بالنسبة للمرأة هي ليس في نفس درجة أهمية العمل للرجل.

ب. التمييز النوعي بين الرجل والمرأة: والذي يمثل أحد المشاكل الهيكلية في سوق العمل ، حيث

يأتي

التمييز سواء في تقسيم الوظائف بشكل أو بآخر، أو حتى في مستويات الأجور، الأمر الذي يقلل من الحافز أمام المرأة للمشاركة.

خلاصةً إذا أضفنا أن المرأة تحتاج أحياناً إلى معدلات أجور مرتفعة تحفزها للخروج للعمل وترك أولادها أو إرسالهم لدور حضانة ذات تكلفة مرتفعة .

ج. عدم توفر المعلومات بسهولة ويسر وبدرجة كافية أمام المرأة بالنسبة لاحتياجات سوق العمل أو فرص العمل المتاحة وكذلك عن برامج التدريب وأنواع الخبرات المطلوبة، بالإضافة أيضاً إلى صعوبة الحصول على التمويل الكافي وعدم تيسر وصولها إلى الأسواق وعدم تمتعها بشبكات اتصال كافية. (صقر، 2009: ص 10)

ولمواجهة هذه العقبات التي تقف حاجز أمام تميز المرأة وفرض وجودها في المحيط الاقتصادي والسياسي يجب توفير المناخ المناسب لمشاركة المرأة في تنمية بلدها مثلها مثل الرجل والحد من أشكال التمييز بينهم في مجالات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية وذلك في إطار الأهداف التالية:

- زيادة معدلات مساهمة المرأة في عملية التنمية مما يتيح مواكبة معدلات التنمية لمعدل الزيادة السكانية .

- تحديد احتياجات المرأة في مجالات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والوقوف على المعوقات الرئيسية التي تحد من القيام بدورها في العمل والأسرة والمجتمع؛

- نشر الوعي الثقافي بين فئات المرأة وفي كافة الأماكن، وخاصة المناطق العشوائية والريفية والنائية وكافة المناطق التي تعاني المرأة فيها من التمييز. (الحماقي، ص 11)

وهذا ما تم التأكيد عليه في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية والذي انعقد في ريو دي جانيرو في عام 1992م ، حثت المنظمات الغير الحكومية على فهم الارتباط بين قضايا المرأة والتنمية المستدامة وفي المؤتمر العالمي حول حقوق الإنسان الذي انعقد في فيينا عام 1993م تم أخيراً القبول بحقوق المرأة باعتبارها من قضايا حقوق الإنسان الدولية. (إعلان مؤتمر ريو دي جانيرو، 1992)

وبناء عليه فإن تعزيز المساواة بين الجنسين يعتبر تيسير الوصول إلى الموارد والأصول الإنتاجية والسيطرة عليها أساسيا بالنسبة للنساء الريفيات للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاستفادة منها عن طريق تنويع قاعدة دخلهن. غير أن حجم التحدي هائل، ويشير إلى مجموعة واسعة وعميقة من التدابير المطلوبة، ويعد تحسين إمكانية الحصول على فرص عمل لائقة أمرا بالغ الأهمية للحد من الفقر، ولا سيما بالنسبة للنساء والشباب في المناطق الريفية الذين يشكلون نسبة متزايدة من قوة العمل الريفية في العديد من البلدان النامية، ويؤدي تطوير مهارات ومعرفة النساء والفتيات الريفيات من خلال التدريب على القراءة والكتابة والحساب والتدريب المهني إلى تمكينهن من المشاركة بشكل أكبر في أنشطة التنمية وفرص الأعمال، ويؤدي التعليم وتنمية المهارات إلى تعزيز القدرات وتجهيز النساء الريفيات، ولا سيما الشابات، للنجاح في العمل الزراعي وغير الزراعي. (تقرير التنمية الريفية، 2016: ص 66)

وهناك حاجة إلى تعزيز مشاركة النساء ودورهن القيادي في المنظمات الريفية والمجموعات المجتمعية ودعم المجموعات النسائية لتعزيز صوتهن وتأثيرهن، ويجب دعم النساء الريفيات للسيطرة بشكل أكبر على القرارات التي تؤثر على حياتهن، بما في ذلك في الشؤون العامة، وفي مجموعات المستخدمين مثل منظمات المزارعين، وعلى مستوى المجتمعات المحلية والأسر. كما أن تمكين النساء على مستوى الأسرة مهم لرفاههن العام ورفاه أسرهن أيضا. (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2016: ص 49، 50)

كما تواجه النساء عقبات رئيسية في أسواق العمل الريفية، التي تميل إلى تفضيل الشباب المتعلمين. وتشتمل التدابير الرامية إلى التغلب على هذه القيود على تدخلات مباشرة لتعزيز المهارات، وبناء الأصول وتحسين فرص الحصول على الموارد الأساسية، إلى جانب الإصلاحات السياسية والمؤسسية الأوسع نطاقا لمعالجة الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتحيز ضد النساء وانعدام المساواة بين الجنسين.

ثالثا: التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة وأهم التحديات أمام مشاركة المرأة الجزائرية في التنمية: (تقرير التنمية الريفية، 2016: ص 66).

## 1. التمكين الاقتصادي التنموي للمرأة:

إن التوجهات التنموية التي استهدفت النساء واعتبرت المرأة احد أهم مداخل التنمية المرأة، باعتبار أن مفهوم التنمية هو عمل مقصود أو تدخل لتغيير نمط إجتماعي معين إلى نمط آخر ولرفع المستوى المعيشي للفرد لجعله مشاركا" ومستفيداً أو قادراً على دفع عجلة التنمية بصفة مستدامة على أن تتوفر العناصر الأساسية للتنمية من منظور مقارنة مشاركة المرأة في التنمية وهي: الإنتاجية، العدالة الاجتماعية، الاستدامة، والتمكين. وسيتم توضيح ذلك ضمن المقاربات التالية المقارنة كما يلي:

**أ.العدالة الاجتماعية :** اعتبار المرأة فعالة في عملية التنمية وإعطائها صلاحيات اقتصادية وسياسية واجتماعية تعمل على تقليص الفوارق بين المرأة والرجل وإنصافها حتى تؤدي أدوارها الثقافية والإنجيلية والإنتاجية والسياسية

**ب.الإنتاجية :** إشراك المرأة مشاركة فعالة في عملية توليد مداخيل جديدة .

**ج.الاستدامة :**مستقبلية ديمومة التنمية ورسم سياسات تنموية الأمد طويلة . **التمكين :** مشاركة المرأة مشاركة فعالة في صنع القرارات والسياسات من خلال تعزيز قدراتها في مختلف المجالات (المركز التربوي للبحوث والإنماء، 2012: ص 21)

من خلال ما سبق نستنتج انه رغم أن النساء يشكلن نصف سكان العالم إلا أنهن لا يحصدن ثمار النمو والتنمية على قدم من المساواة مع الرجل حيث تشير الإحصاءات إلى ما يأتي : تشكل النساء نسبة 70 % من سكان العالم لكنها تسيطر على جزء صغير من ثروات العالم، كما أنها تحظى بنسبة 1 % من الدخل العام وفي المقابل تملك اقل من 1 % من الأملاك العامة. (المركز التربوي للبحوث والإنماء، 2012: ص 30)

ومن هنا يمكن أن نتساءل هل السياسات التنموية أخذت بالاعتبار حاجات المرأة ومساهماتها وهل اعتبرت المرأة عنصراً فعّالاً ومنتجاً أم أنها مجرد مستهلكة؟و هل تتحقق التنمية الفعالة بغياب المرأة عن العملية التنموية؟

منذ السبعينات من القرن الماضي بدأ الاهتمام العالمي والتفكير بضرورة مساهمة المرأة في التنمية من أجل تفعيل العملية التنموية واعتبروا أن السياسات التنموية السائدة لا تأخذ بعين الاعتبار النساء بل تزيد من تهميشهن ولذلك وضعت برامج وسياسات تنموية خاصة لهن من منظور المقاربة التشاركية بحيث ساهم هذا النهج في إشراك النساء في العمل التنموي دون التخطيط واتخاذ القرارات، وهذا ما يؤكد مدخل المرأة والتنمية على أهمية إدماج المرأة في العملية التنموية وتمكينها من الإسهام الملائم والضروري لتحقيق التنمية بشكل عادل و تمكينها من الحصول على ثمار التنمية بشكل عادل.

في المقابل نجد مقارنة النوع الاجتماعي تختلف عن مقارنة المرأة والتنمية إذ تعتبر مقارنة النوع الاجتماعي التي جاءت كرد فعل عن هذه الأخيرة تهدف إلى إعادة تشكيل ملامح العلاقات التي كانت سبباً لانعدام المساواة في العلاقات بين الجنسين، ما حال دون التوصل إلى تنمية عادلة للنساء والرجال.

إن المنظور المبني على النوع الاجتماعي هو عمل أسلسي في جعل الصحة والتعليم والمشاركة الاقتصادية والسياسية وغيرها محاور للتنمية، وبناء على ذلك فإن ضمان المساواة بين الجنسين مثلاً فيما يتعلق بتوفير فرص العمل وبإمكانية اتخاذ القرارات يلعب دوراً مهماً في تقليص الفقر. (المركز التربوي للبحوث والإنماء، 2012: ص 31)

وعليه فإن تطبيق النوع الاجتماعي في التنمية يؤدي إلى تفهم أفضل للأدوار التي يؤديها كل من النساء والرجال لان المساواة تمكن جميع أفراد المجتمع من المساهمة في تنمية مجتمعاتهم. وباندماج المرأة في النشاط الاقتصادي وارتفاع نسبة مشاركتها في سوق العمل يؤدي إلى تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية، منها الحصول على فرص التوظيف التي تؤمن لها مصدراً دائماً للدخل، كذلك تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتاحة على المستوى القومي، مما يؤدي للوصول على معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة، ورفع القدرة التنافسية للمرأة في سوق العمل في ظل اقتصاديات السوق والخصخصة والعملة وتخفيض معدلات البطالة. كما تعتبر المشاركة الاقتصادية للمرأة ركيزة أساسية لتحقيق التنمية

المستدامة. إن مشاركة المرأة في النمو الاقتصادي تدفع عجلة النمو التقدم الاقتصادي، وذلك لان المرأة ليست كائناً يسعى لمجرد البقاء، وإنما المشاريع التي تقوم بها المرأة سواء صغيرة أم متوسطة الحجم تساهم وبشكل إيجابي وفعال في تعزيز الاقتصاديات الوطنية. (كاظم، 2016)

## 2. التمكين السياسي للمرأة:

يرتبط التمكين السياسي للمرأة في الدول النامية بعدد من المتغيرات المجتمعية من بينها مدى نضج وثقافة هذه المجتمعات وتقبلها لانخراط المرأة في العمل العام والعمل السياسي، بحيث نجد هناك تحسن في وضع المرأة السياسي خاصة من خلال التعديلات التشريعية مثل تعديل قانون الصوت الواحد وقانون الأحوال الشخصية في الأردن، منح حصص نسائية في التشريع الجزائري وغيرها من الدول التي تعمل على إدماج المرأة في الحياة السياسية، وبالرغم من زيادة نسبة الحضور النسوي في المجال السياسي إلا أن معدل تمكينها للعمل السياسي ما زال منخفضاً.

إذ تعتبر المشاركة السياسية بوجه عام مجموعة من الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع (نساء ورجال) في اختيار حكامه و في صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر أي أنها تعنى اشتراك الفرد في مختلف مستويات العمل و النظام السياسي فالمشاركة السياسية تشمل القيام بالأنشطة السياسية المختلفة مثال تقلد منصب سياسي أو عضوية حزب والترشيح في الانتخابات والتصويت و مناقشة كافة القضايا العامة من خلال المجالس النيابية و الشعبية.

بحيث يرى البعض في اعتماد الحصص النسائية، " بأنها آلية لمواجهة التمييز اعتمدت لنية تجنيد عدد كاف من النساء في المناصب السياسية لضمان فاعلية في الساحة السياسية، و يسعى هذا الإجراء للتغلب على العقبات التي أدت إلى نقص تمثيل المرأة في الحياة السياسية، وذلك لتحقيق الزيادة السريعة لوصول المرأة في الحياة السياسية، وتهدف الحصص النسائية لتصحيح بعض العقبات التي تحول دون وصول المرأة إلى المؤسسات السياسية خاصة المجالس المنتخبة، ولضمان حد أدنى من النساء في هذه المؤسسات وهي

نسبة لا تقل 20 أو 30%". (Hoodfar et Tajali, 2011: pp 44,45)

وفي المقابل ، شهدت العقود الأخيرة تقدماً ملحوظاً في المشاركة السياسية للمرأة وتزايدت في مناطق العالم أعداد المنظمات والشبكات والحركات النسائية كما تزايدت قوتها بتأثيرها في السياسات المحلية والوطنية والدولية، وفي ذات الوقت نجح عدد قليل من النساء في قبول مناصب سياسية مهمة.

### 3.التحديات القائمة أمام المشاركة الفعلية للمرأة الجزائرية في عملية التنمية:

لقد أصبحت المرأة الجزائرية شريكا للرجل في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك بفضل تواجدها في شتى مواقع العمل والإنتاج والإبداع والخدمة وفي دوائر اتخاذ القرار. إلا أنها تواجه تحديات صعبة، لا بد من تجاوزها حتى تكون في مستوى الدور المنتظر منها في عملية التنمية، هذه التحديات تتمثل في:

1- إذا ما تأملنا أوضاع المرأة العاملة في الجزائر، نلاحظ وجود العديد من الشواهد الواقعية، التي تؤكد على وجود توجه نحو تغليب البعد الحقوقي على البعد الإلتزامي، ففي حالات عديدة نجد المرأة تطالب بمزيد من الحقوق، وفي نفس الوقت تحاول التهرب من أداء الواجبات والالتزامات بحجة نوعها الاجتماعي، وهو ما يتنافى والمناداة بالمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، ومن أبرز هذه الشواهد:

أ. رفض العديد من الصيادلة الإلتزام بالمناوبة الليلية، بحجة أن أكثر من 80 % من مستخدمي القطاع، هم من النساء، وهو المشكل الذي طرحته النقابة الوطنية للصيادلة الخواص على الوزارة الوصية من أجل تأجيل العمل الليلي واقتصار المناوبة على أيام العطل والأعياد، مستندة في ذلك إلى قانون العمل الذي لا يجبر المرأة على العمل خلال الفترات الليلية، ويترتب على هذا الإخلال بالواجب، المساس بمصالح المرضى، ومن ثمة بروز مشاكل صحية كبيرة في حالات الضرورة القصوى.

ب. اختلال التغطية الصحية بالعديد من ولايات الجنوب، وحدوث عجز كبير في تخصصات عديدة، نتيجة بروز إشكالية الخدمة المدنية والعمل بولايات الجنوب بسبب رفض عدد كبير من الإطارات الطبية النسوية التنقل إلى الولايات الداخلية والجنوبية للعمل هناك، في إطار الخدمة المدنية. وقد أصبح هذا الأمر مطروح بحدة في السنوات الأخير خاصة، إذا علمنا بأن أكثر من 80 % من ممارسي الصحة من النساء.

ج. تشير العديد من الدراسات، إلى أن فئة العاملات في العديد من المؤسسات لا يرغبن في متابعة تربصات والمشاركة في الندوات والملتقيات التي تنظم في أماكن بعيدة عن مقر سكنهن، وذلك لإلتزامات أسرية وأسباب عائلية. مما يؤثر سلبا على مستوى تأهيل وكفاءة العديد من هن، انطلاقا من كون الهدف النهائي للتكوين هو الوصول لتحسين قدرات الفرد ومهاراته، وبالتالي رفع قدرته على التحكم أكثر في العمل.

د. وهذا ما أشار إليه تقرير التنمية البشرية العربي لعام 2002، والذي اعتبر نقص تمكين المرأة من أحد أهم أسباب المشاكل التي تواجه التنمية في البلدان العربية، والتي هي بحاجة لكل طاقاتها البشرية. ويعكس الواقع أن وضع المرأة العربية العاملة ما يزال بعيدا كل البعد عن الوضع الأمثل لاستخدام الرصيد البشري العربي وهو الشرط الأساسي لانطلاق التنمية الشاملة. (تقرير التنمية الإنسانية العربي، 2015)

ه. هناك توجه لدى النساء العاملات في العديد من القطاعات، لاسيما الأجهزة النظامية، للاستفادة أكثر من الامتيازات المهنية، وتجنب قدر الإمكان الاكراهات والالتزامات المهنية التي تفرضها المهنة، كالتحويلات خارج ولاية الإقامة، العمل الليلي، والمشاركة في المهام الخطيرة، الأمر الذي يخل بالموازنة بين الحقوق والواجبات، ويكرس المساواة مع الرجل إلا في جهة الحقوق.

**2 - إن المبالغة والارتجالية في التوجه نحو تمكين المرأة استجابة للضغوط الممارسة من طرف الحركة النسائية المطالبة بتحسين وضعية المرأة، يمكن أن يؤدي إلى نتائج وخيمة ويولد انزعاج وعدوانية لدى الرجال، ففي حالات عديدة نجد فئات من النساء يرتفعن في السلم والمكانة الاجتماعية إلى القمة وبسرعة فائقة دون وجود قاعدة موضوعية تبرر ذلك، مما قد يؤدي إلى تراجع قيم العمل والأداء والفعالية والكفاءة والامتياز... إلخ، وهي عناصر قيمة أساسية لقيام مجتمع مؤسس على الاستغلال الرشيد لموارده البشرية. ومثال على ذلك، نظام الكوتا الذي يهدف لرفع تمثيلية المرأة في المجال السياسي، حيث ترتب عن تطبيقه، التحاق عدد كبير من النساء اللواتي يفتقدن للكفاءة والخبرة السياسية بالبرلمان الجزائري إلى درجة أنه أصبح يلقب من طرف الصحافة الوطنية ببرلمان "الحلافات".**

**3 -** إن الإفراط في المساواة بين الرجال والنساء والاندفاع نحو تعزيز حقوق المرأة تحت ضغط الحركات النسوية، قد تؤدي إلى ظهور أشكال جديدة من العلاقات تخدم قيما وتركيبات اجتماعية مهمة جدا كالأسرة على غرار قانون تجريم العنف ضد المرأة الذي يراه البعض مخالفا للشريعة الإسلامية ومنافيا لقيم المجتمع الجزائري.

**4 -** تواجه العمالة النسائية في القطاع غير الرسمي في الجزائر وضعاً حرجاً، حيث أصبحت عرضة أكثر للاستغلال، عمالة بلا حقوق، تشتغل بأبسط الأجور، ويجري تجميعها في الأعمال المتدنية المهارات (عاملات نظافة، نادلات..)، فالقطاع غير الرسمي في الجزائر تسيطر عليه ذهنية متخلفة، حيث لا تتمتع العاملات بأدنى الحقوق من تأمين وضممان اجتماعي أو أمن وظيفي، في ظل غياب علاقات مهنية يسودها الاحترام بين رب العمل والعاملة، إذ تنتشر على نطاق واسع في هذا القطاع مظاهر الاستغلال والتحرش في أبشع صوره.

#### خاتمة

إن تحرير مصطلح التمكين ليناسب مجتمعاتنا يتطلب النأي به عن مفهوم الفردية والذي صاحب تمكين المرأة الغربية وأدى إلى تفسخ الأسرة والمجتمع . ينبغي أن نرعى ونحافظ ونشجع طبيعة وعلاقات الأسرة الممتدة وعلاقات الجوار كشبكات اجتماعية تحمي المرأة والطفل والرجل من أمراض وكوارث الفردية الأنانية والتي يزرع تحت عبثها الغرب وينادي العقلاء فيه إلى ضرورة الرجوع إلى العلاقات الجمعية الداعمة للأفراد وعدم الانسياق وراء الانجازات الفردية المنقطعة الصلة بمصلحة الجماعات والمجتمع.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار بأن مستوى التنمية في أي بلد يكون متناسب ومتجانس بشكل مباشر مع النهوض بالمرأة وهذا النهوض والتقدم لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تلاشت كل التحيزات والصور النمطية البالية وسياسات القهر والإذلال للمرأة وأفسحت المجال للمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية وإعطاء فرص متساوية للرجال والنساء على السواء في القضايا الوطنية والدولية.

وبناء على ما سبق توصلنا من خلال هذه المساهمة المتواضعة أنه يمكن بلورة ماهية وأهداف وكيفية تمكين المرأة العربية من خلال ما يلي:

يجب أن تنطلق المرأة إلى العمل الخاص والعام من خلال رؤية شاملة لحياة الإنسان في هذه الدنيا باعتبارها فرصة لتزقيته وتساميه اللامحدود - عن طريق النضال الداخلي والخارجي - وليس باعتبارها سباقا محموما على اللذات والمتع المادية الرخيصة

رفض لذوبان شخصية المرأة وانمحاءها في شخصية الرجل بقدر ما هو رفض لتكريس الأنانية الفردية في نفسيتها فتعيش في عالم انعزالي مليء بطموحات فردية منافية للجانب الطبيعي والاجتماعي في تركيبها وتركيب كل إنسان ذكرا أم أنثى.

رفض تقديس تطبيقات المسلمين وتفسيراتهم لنصوص الإسلام تحت تأثير مراحل تاريخية وثقافية معينة بقدر ما هو رفض الانسياق الأعمى غير المميز لنماذج التمكين التغريبية ، خاصة تلك التي تنبثق من السخط على الأنوثة والرغبة في الترجل باعتبار أن تحرير وتمكين المرأة يقاس بمدى اقتراب جوهرها ومظهرها من الرجولة.

عدم الفصل التعسفي بين تمكين المرأة الفردي ونهضة مجتمعتها وأمتها ، والعمل على تعبئة طاقات النساء للقيام بثورة تحررية شاملة على المستوى النفسي والاجتماعي والثقافي والسياسي في إطار قيم الإسلام، ذلك لأن نهضة المجتمع ستعود بالخير والازدهار أول ما تعود على أفرادها نساء و رجالا.

الاستفادة من تجارب النساء في ثقافات مختلفة ومنها الغربية ، مع الاحتفاظ دائما بحق قبول أو رفض ما يطرح علينا من قبل المنظمات النسائية العالمية بما يتوافق مع خصوصية ثقافتنا وتحديات ظروفنا . وإذا كانت الناشطات الغربيات يشترطن إتباعا حرفيا سلبيا لمشاريعهن ورؤاهن ، فان هذا نوع آخر من أنواع التسلط والهيمنة ، حيث يؤدي بنا إلى التحرر من السيطرة غير الشرعية لجهل الرجال والتقاليد البالية إلى الوقوع تحت هيمنة الناشطات الغربيات وأرائهن حول التمكين والتحرر.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. الحماقي يمن ، أسس إدماج النوع الاجتماعي في سياق التنمية في المجالات المرتبطة بالفرص.
2. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، (2016) تقرير التنمية الريفية لعام 2016 ، روما:، سبتمبر 2016.
3. المركز التربوي للبحوث والإنماء، (2012)، دليل تدريبي للمعلمات والمعلمين حول قضايا النوع الاجتماعي في التعليم، مطبعة المركز التربوي للبحوث والإنماء.
4. إعلان مؤتمر ري ودي جانيرو (1992)
5. العامري بشرى (2015) مفاهيم ومقاربات حول النساء، انظر على الموقع :  
<http://mouminate.net/ar/document/3413.shtml> تاريخ 2015-10-09
6. تقرير التنمية الريفية (2016)
7. تقرير التنمية الإنسانية العربي للعام 2005 بعنوان: "نحو نهوض المرأة في الوطن العربي" .
8. جوهر إبراهيم بن مبارك (1995) عمل المرأة في المنزل و خارجه ، مكتبة العبيكان ، المملكة العربية السعودية .
9. حلمي محمد كاميليا، (2012) مفهوم مصطلح تمكين المرأة في منشأة، ورقة مقدمة في ورشة عمل حول دور المرأة في العمل الخيري والتطوعي، الكويت: 16/15 سبتمبر 2012 متوفر على النت على الربط التالي <http://iicwc.org/lagna/iicwc/iicwc.php?id=1038> تم الاطلاع عليه يوم 28 مارس 2019.
10. سهير حامد، (2007) إشكالية التنمية في الوطن العربي. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
11. شلوفي فريدة (2009) المرأة المقاولة في الجزائر : رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قسنطينة ، الجزائر.
12. قاموس البدر (2005) قاموس عربي عربي، دار البدر الساطع للنشر و التوزيع، ط2، الجزائر.

13. العرادي علي عبد الله (2012)، دور المرأة في التنمية " تجربة مملكة البحرين " ، ورقة عمل للمشاركة في الاجتماع الثالث عشر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD XIII" تحت عنوان "العملة المتمركزة على التنمية: نحو نمو التنمية الشاملة والمستدامة" الدوحة - قطر 21-26 أبريل 2012.
  14. صقر هالة ، شحاتة عبد الله (2009) ، "التمكين الاقتصادي للمرأة: المعوقات والحلول المقترحة "، مركز البحوث الاجتماعية بالقاهرة، البرنامج البحثي حول المرأة والعمل\_أوراق سياسات\_الجامعة الأمريكية بالقاهرة، نوفمبر .
  15. كاظم نائر رحيم ، (2016) معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في جامعة القادسية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية المجلد 24، العدد 2، العراق .
  16. كاميليا عبد الفتاح (1988) سيكولوجية المرأة العاملة ، دار نفضة مصر للطباعة ، مصر .
  17. محمد منير حجاب، (2000) الإعلام والتنمية الشاملة. القاهرة دار الفجر للنشر والتوزيع.
  18. السبتي وسيلة ، (2009) تمويل التنمية المحلية، إيتراك للنشر والتوزيع، الجزائر.
- المراجع باللغة الأجنبية:

1. Hoodfar Homa, Tajali Mona, (2011), **electoral politics making quotas work for women** (London: women living under Muslim laws p p.44,45.
2. PNUD(1992), "**defining and measuring of development**", new York, p11.